الشمول التعليقي في النجاة: دور الإيمان بالإمامة في النجاة الأخروية[1]

منصور پهلوان[2]
مهدي قندي[3]

الملخّص

تُعرَّف النجاة الأخروية في التعاليم الدينية الواردة في الكتاب والسنّة بالأمان من النار ودخول الجنة. وقد ذهب القائلون بالنزعة الانحصارية إلى أنّ النجاة من نار جهنم والدخول إلى الجنة لا يناله إلا أتباع المذهب الحقّ، في حين أنّ الأئمة الميامين عليهم السلام وسّعوا دائرة الرحمة الإلهية، وركّزوا في باب النجاة واتساع دائرتها على موضوعين مهمين معًا: الأول، الأهمية الحصرية للدين الحقّ ونتيجة التدين به، أي «النجاة الحتمية». والثاني، سعة الرحمة والمغفرة الإلهية بحيث تشمل من لديه خلل في إيمانه أو عمله، ولا يعبد الله كما يريد الباري منه، ولا يعادي أوليائه، فتكون نجاة هؤلاء تعليقية وغير حتمية. وبهذا وانطلاقًا من كتاب الله وسنّة نبيّه، ذهب أئمة التشيع إلى فتح بابي النجاة، أي «النجاة الحتمية» و «النجاة التعليقية» في الآخرة، وأنكروا فكرة حصر النجاة بالمؤمنين الصالحين وأتباعهم المخلصين فقط. ومن هنا، بحثنا في

١. تاريخ الاستلام: ١٨/٠٣/٢٠٢٥م؛ تاريخ القبول: ١٢/٠٧/٢٠٢٥م.
https://doi.org/10.22034/iaj.2026.241304

٢. أستاذ في قسم القرآن والحديث في جامعة طهران، ايران (الباحث المسؤول). pahlevan@ut.ac.ir
٣. أستاذ مساعد في معهد الفلسفة والكلام التابع لمركز أبحاث العلوم والثقافة الإسلامية، قم، إيران. mahdighandi@uc.ac.ir

هذه المقالة مسألة الشمول التعليقي للنجاة لشريحة واسعة من عباد الله من منظور الآيات والروايات، وأثبتنا أنّ «حصر طريق الحقّ باتّباع الأئمة الإلهيين» لا يتعارض مع «سعة الرحمة الإلهية وشمولها لغير الشيعة»، بل كلا هذين الموضوعين صحيحان وثابتان وفقًا لمدرسة أهل البيت عليهم السلام.
الكلمات المفتاحية: النجاة، النزعة الانحصارية، النزعة الشمولية، الشمول التعليقي، النجاة الحتمية، النجاة التعليقية، المستضعفون، الضالون.

١- تمهيد

لدى أصحاب المذاهب والأديان رؤى مختلفة حول نجاة أتباع المذاهب الأخرى أو عدم نجاتهم وخلاصهم من العذاب، وثمّة دور مهم لعنصري «الصدق» و «النجاة» في تقسيم تلك الرؤى. وبمقتضى هذين العنصرين، يبرز أمامنا ثلاثة توجهات أساسية هي: التفرّدية أو الانحصارية[1] والتعددية[2] والشمولية.[3]

يذهب القائلون بالنزعة التفرّدية أو الانحصارية إلى وجود دينٍ واحدٍ فقط على حقّ، وأتباعه وحدهم هم أصحاب الدين الصادق، ومن ثم فالنجاة تشمل أتباع هذا الدين حصرًا. وفي مقابل هؤلاء، يقف القائلون بالنزعة التعددية الذين يؤمنون بأنّه ليس من الصواب حصر الحقانية في دينٍ واحدٍ، ولا يمكن إحراز ذلك بوجهٍ؛ ولذا ذهبوا إلى وجود نصيبٍ من التطابق مع الحقّ وكذلك نصيبٍ من النجاة والرحمة الإلهية لكلّ التوجهات الدينية المختلفة، ومن الواضح أنّ التعددية في النجاة نتيجة طبيعية للقول بتعدد الحقانية. وما بين هذين الفريقين، القائلين بالانحصار والتفرّد والقائلين بالكثرة والتعدّد، هناك فريق ثالث موسوم بـ «الشمولية»، قريب في رؤيته من رؤية القائلين بالنزعة التفرّدية في مجال «الحقانية»، ومن القائلين بالنزعة التعددية في مجال «النجاة». يقول أنصار الرؤية الشمولية: دين الحقّ واحد لا متعدد، أي إنّه محصور بدينٍ أو مذهبٍ واحدٍ أو مجموعةٍ خاصّةٍ من الأديان، لكنّ شمول النجاة

1. Exclusivism
2. Pluralism
3. Inclusivism

الإلهية أوسع من انحصارها في أتباع الدين الحقّ.

وفي ما يتعلق بالردّ على التساؤل التالي: من المشمول بالنجاة الأخروية حسب الآيات والروايات؟ وهل النجاة الإلهية محصورة بأتباع الدين الحقّ فقط أم إنّها شاملة لأناسٍ آخرين أيضًا؟ هناك طائفتان من النصوص الدينية (الآيات والروايات)، تبدو للوهلة الأولى أنّها متعارضة.

الطائفة الأولى: النصوص الدالّة على أنّ الله تعالى لا يتقبل العمل الصالح إلا من العباد السائرين على الدين الحقّ، أي الإسلام (آل عمران: ١٩ و ٨٥)، والإسلام المرضيّ عند الله جلّ وعلا ليس دينًا سيّالًا تمامًا، بل هو نحو خاصّ من الإسلام (المائدة: ٣). ومن هنا، وفي ضوء الروايات النبوية المتواترة، شدّد الشيعة على أنّ الإسلام المرضيّ لدى الباري تعالى هو الإسلام الذي يُعترف فيه بالوصيّ المعصوم المنصوص عليه من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، ويؤمَن به ويُطاع بوصفه أمامًا للأمة، ولا يقبل الله بالدين الفاقد لهذا الشرط الأساس.

إنّ الظهور البدوي لهذه النصوص مؤيد لرؤية المؤمنين بالنزعة الانحصارية القائلين بأنّ الدين الحقّ واحد، وأنّ قبول الأعمال والنجاة يكون من نصيب أتباع هذا الدين فقط.

الطائفة الثانية: النصوص التي ذُكر فيها أنّ الله تعالى يدخل أشخاصًا آخرين إلى الجنة، فضلًا عن أتباع الأئمة المعصومين عليهم السلام الخلفاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث أشير في بعض هذه النصوص إلى الموحّدين الذين لم ينخرطوا في معاداة أوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفي الوقت ذاته ليست لديهم معرفة بمقام الإمامة أيضًا، وعلى الرغم من ذلك شملهم اللطف الإلهي وسيدخلون الجنة. ولا يخفى أنّ هذه النصوص معارضة للرؤية الانحصارية في النجاة ومؤيدة لفكرة الشموليين.

ويُلحق بنصوص الطائفة الأولى النصوصُ التي جعلت التقوى واجتناب الكبائر أيضًا من شروط النجاة، وبهذا تضيق دائرة التدين المنجي أو الذي يؤول إلى النجاة. ويضاف إلى نصوص الطائفة الثانية النصوص الدالّة على احتمال الصفح عن الذنوب

والشفاعة لأهل الكبائر وتخليصهم من العذاب، وفي المقابل وطبقًا لهذه النصوص تتّسع دائرة النجاة أكثر فأكثر.

والغرض من هذه الدراسة هو عرض هاتين الطائفتين من النصوص، وتحليل مضامينهما، والعمل على رفع التعارض الموهوم بينهما.

٢- اشتراط النجاة في الكتاب والسنّة بالإيمان والعمل الصالح

جرى التأكيد في القرآن والحديث على «الإيمان» و «العمل الصالح» كشرطين متقارنين لإحراز البشارة الأبدية والفلاح الأخروي؛ ولذا وردت الإشارة في خمسين آية من القرآن الكريم إلى العباد السعداء بوصف ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وبشّرتهم بدخول الجنة، كما أشير إلى عنصري الإيمان والعمل الصالح باعتبارهما من شروط النجاة في هذا الكتاب السماوي بتعابير آخرى أيضًا(لقمان: ٢٢؛ يونس: ٦٣؛ الأنعام: ٨٣؛ غافر: ٤٠).

ويكتسب التأكيد على ثنائية الإيمان والعمل الصالح في إعادة تعريف دائرة النجاة من نقطتين: الأولى، لا ينبغي تصور أنّ أيّ عمل مرضيّ عند الله؛ ذلك أنّ قبول الأعمال الصالحة ونيل الخلاص القطعي من جهتها مشروط بالإيمان. الثانية، لا ينبغي توهم أنّ من يُظهر الإيمان يستحقّ الوعد الإلهي بالنجاة قطعًا وبمجرّد الإيمان الظاهري وتلبية دعوة الله ورسوله، وإنّما لا بدّ له أن يعيش حياةً صالحةً أيضًا. وقد شدّدت الروايات على ثنائية الإيمان والعمل الصالح أيضًا، ويتجلى الشرط الثاني (العمل الصالح) في تجنّب ارتكاب الكبائر.

على سبيل المثال، لما سئل أمير المؤمنين عليه السلام عمّن لقي الله مؤمنًا عارفًا بإمامه مطيعًا له، أمن أهل الجنّة هو؟ قال: «نعم إذا لقي الله وهو مؤمن من الذين قال الله عزّ وجلّ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (البقرة: ٨٢)، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ (يونس: ٦٣)، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (الأنعام: ٨٢)». ثم سئل عمّن لقي الله منهم على الكبائر، أيدخله النار وهو لا يتورع عن ارتكاب المعاصي وليس لديه عمل صالح؟ فقال: «إنّه ليس من المؤمنين الذين عنى الله أنّه وليّ المؤمنين؛ لأنّ الذين

عنى الله أنّه لهم وليّ وأنّه ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (يونس: ٦٢) هم المؤمنون» (الهلالي، ١٤٠٥هـ: ج ٢، ص ٦٠٩).

ورُوي عن ابن محبوب، قال: كتب معي بعض أصحابنا الشيعة إلى أبي الحسن الكاظم عليه السلام يسأله عن الكبائر كم هي وما هي؟ فكتب: «الكبائر من اجتنب ما وعد الله عليه النّار كفّر عنه سيئاته»، ثم اشترط الإيمان وأضاف قائلًا: «إذا كان مؤمنًا» (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٢٧٦).

وإلى جانب تأكيد النصوص الدينية على مبدأي الإيمان والعمل الصالح إجمالًا، بيّنت حدود الإيمان المقبول والعمل الصالح بصورة تفصيلية أيضًا، ففيما يرتبط بالعمل الصالح ذُكر أنّه يجب أن يكون مطابقًا للشريعة من جهة، وأن يؤتى به بنيّة خالصة من جهة أخرى (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ١، ص ٧٠؛ الطوسي، ١٤١٤هـ: ص ٣٣٧). وبشأن الإيمان، ذُكر أنّ الإيمان الحقيقي لا بدّ أن ينبع من قلب المؤمن؛ ولذا فإنّ إظهار الإسلام باللسان، بل حتى طاعة الله ورسوله في الظاهر، مع عدم الإيمان بهما أو مخالفتهما في الباطن، ليس من الإيمان في شيءٍ (البرقي، ١٣٧١ه: ج ١، ص ٢٤٩).

٣- النصوص الناظرة إلى حصر النجاة

في ضوء كون النجاة الأخروية رهنًا بالعمل الصالح، وكون قبول الأعمال الصالحة مشروطًا بالإيمان، ثمّة روايات حدّدت المعيار الضروري للإيمان، فورد في هذه النصوص الدينية أنّ الإيمان والتصديق وقبول الأعمال يتوقف على ثلاثة أمور جوهرية: ١- الإيمان بربوبية الله تعالى ووحدانيته. ٢- معرفة رسول الله والإيمان به. ٣- معرفة وصي رسول الله باعتباره الولي وحجّة العصر والالتزام بطاعته، واعتُبرت هذه الأمور بمثابة الحد الأدنى للإيمان «أدنى ما يكون به العبد مؤمنًا».

فعلى سبيل المثال، عندما سأل سليم بن قيس أمير المؤمنين عليه السلام عن أدنى ما يكون به الرجل مؤمنًا، ذكر الإمام عليه السلام هذه الأمور بوصفها أجزاء الإيمان الثلاثة، وقال: «أدنى ما يكون به مؤمنًا [أولًا] أن يعرّفه الله نفسه فيقرّ له بالربوبية والوحدانية، و [ثانيًا] أن يعرّفه نبيّه فيقرّ له بالنبوة وبالبلاغة، و [ثالثًا] أن يعرّفه حجّته في أرضه وشاهده

على خلقه فيقرّ له بالطاعة»(الهلالي، ١٤٠٥هـ: ج ٢، ص ٦٠٩؛ الكليني، ١٤٠٧ه: ج ٢، ص ٤١٤).

وسأل حفص الكناسي الإمام الصادق عليه السلام: ما أدنى ما يكون به العبد مؤمنًا؟ فشدّد الإمام على المضامين الثلاثة المتقدمة وقال: «يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمّدًا عبده ورسوله، ويقرّ بالطاعة ويعرف إمام زمانه، فإذا فعل ذلك فهو مؤمن» (الصدوق،١٤٠٣هـ: ص ٣٩٣).

وفي الآيات القرآنية، أشير في مواضع عديدة ومناسبات مختلفة إلى هذه الأركان الثلاثة للإيمان ومنزلتها المهمة في الدين، نحو تأكيد القرآن على لزوم إطاعة الله والرسول وأولي الأمر (النساء: ٥٩)، والإشارة إلى أنّ ولي المؤمنين حصرًا هو الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون (المائدة: ٥٥- ٥٦)، والتأكيد على أنّ المؤمنين هم من لم يتّخذوا سوى الله ورسوله والمؤمنين وليًّا آخر (التوبة: ١٦)، والتصريح بكفاية شهادة الله ومن عنده علم الكتاب في صدق رسول الله (الرعد: ٤٣)، والتأكيد على أنّ الله ورسوله والمؤمنين سيرون عمل الإنسان فلا بدّ له من خشيتهم (التوبة: ١٠٥).

ثم إنّ الإشارات القرآنية في التأكيد على ثلاثية الله والرسول والإمام قد انعكست في الروايات التي أفادت بأنّ الإيمان مشروط بمعرفة الأئمة وتوليهم، إلى جانب معرفة الله ورسوله وتوليهما.

كما أنّ أمير المؤمنين وسائر الأئمة المعصومين عليهم السلام، ومن منطلق أنّ الإيمان بهم يمثل المعيار الأساس والضروري للإيمان المأخوذ بعين الاعتبار لدى الباري تعالى، استدلّوا مرارًا وتكرارًا بهذه الآيات القرآنية، وكذلك بالروايات النبوية المشهورة (الهلالي، ١٤٠٥هـ: ج ٢، ص ٦١٦). والمقصود بالروايات النبوية الشهيرة أحاديث من قبيل حديث الثقلين، وحديث الغدير، وحديث السفينة، وحديث عدول الأمة، وحديث وجوب معرفة إمام الزمان، تلك الأحاديث التي ورد كلّ واحدٍ منها بأسانيد متعددة، وجميعها مؤيدة لهذه النقطة: من ركب في سفينة أهل البيت نجى، ومن

تخلف عنها هلك وغرق (الطبرسي، ١٤٠٣هـ: ج ١، ص ٢٧٣).

لا خلاف في المجتمع الإسلامي عمومًا في باب الإيمان بالله الواحد وبرسالة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، في حين أنّ موضوع ولاية أولي الأمر وإمامة الأئمة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام كانت مثار خلافٍ ونزاعٍ على الدوام؛ ولذا عُدّت النقطة الخطيرة الفاصلة بين الإيمان والضلالة. فهناك عدد كبير من المسلمين الذين يؤمنون بتوحيد الله عزّ وجلّ وبرسالة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، بيد أنّهم مفتقرون إلى المعرفة والإيمان بإمام زمانهم، وحسب الروايات المستفيضة يعتبر هؤلاء الأفراد مسلمين ضالّين، لا مؤمنين ناجين، بسبب فقدان هذا الركن من أركان الإيمان. ومن هنا، ورد في كلام لأمير المؤمنين عليه السلام لما سئل عن أدنى ما يكون به الإنسان ضالًّا أنّ أول ما يؤدي إلى خروج الإنسان عن دائرة الإيمان وسقوطه في وادي الضلال هو عدم المعرفة بالحجّة الحيّ وإمام الزمان، فقال:

«أدنى ما يكون به ضالًّا أن لا يعرف حجّة الله في أرضه، وشاهده على خلقه، الذي أمر الله بطاعته، وفرض ولايته» (الهلالي، ، ١٤٠٥هـ: ج ٢، ص ٦١٦؛ الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٤١٤.).

وعلى هذا الأساس، فعلى الرغم من أنّ الشهادتين تجعل الشخص يداخل في دائرة الإسلام، لكنّه- بعد هذه المرحلة- لو لم يطلّع على التعاليم الأساسية للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم حول إمامة أوصيائه، ولم يدرك هذه الركن الركين في الإسلام المرضيّ بصورةٍ صحيحةٍ، ولم يؤمن به، واكتفى بالأمور المجمع عليها بين المسلمين، ولم يكن له موقف واعٍ وشفاف تجاه أمر الإمامة الخلافي، فحينئذ يعدّ مسلمًا ضالًّا.

إنّ للإمام الصادق عليه السلام كلامًا معبّرًا ودقيقًا حول الفرق بين الإسلام والإيمان، حيث روى عنه سفيان بن السمط أنّه قال:

«الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّدًا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحجّ البيت، وصيام شهر رمضان، فهذا الاسلام». وقال: «الإيمان معرفة هذا الأمر [الإمامة والولاية] مع هذا، فإن

أقرّ بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلمًا وكان ضالًّا» (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٢٤).

وبالنظر إلى كون أصل الإمامة أمرًا خلافيًّا ومصيريًّا في الوقت نفسه، ثمّة نصوص كثيرة مأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وأوصيائه عليهم السلام، جرى التشديد فيها على ولاية الأئمة باعتبارها شرطًا ضروريًّا لقبول الأعمال والنجاة يوم الحساب، ويمكن الإشارة إلى المضامين المتماثلة لهذه الروايات بما يلي: إحراز الأمان بكلمة التوحيد المشروطة بتولي الإمام (الصدوق، ١٣٧٦ش: ص ٢٣٥)، عدم جدوى أعمال العباد دون اعترافهم بحقّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وأوصيائه عليهم السلام (البرقي، ١٣٧١ه: ج ١، ص ٩٠- ٩١؛ الطوسي، ١٣٧٦ش: ص ١٤٠ و ١٨٧)،الموت ميتة جاهلية عند الجهل بإمام الزمان وعدم معذرية الجاهل (البرقي، ١٣٧١ه: ج ١، ص ١٥٤)، حصر الفرقة الناجية بمن يؤمن بإمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأوصياء عليهم السلام من بعده (الهلالي، ، ١٤٠٥هـ: ج ٢، ص ٦٠٥)، ضلال من لم يعرف إمامه الحيّ والحكم بعدم قبول أعماله (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ١، ص ١٨٣)، اشتراط غفران الله بالاهتداء بالأئمة عليهم السلام (القمّي، ١٤٠٤ه: ج ٢، ص ٦١)، اشتراط تزكية الأعمال وقبولها بمعرفة أولي الأمر وطاعتهم (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٢١)، سؤال العباد بعد الموت عن موالاة أوصياء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتوقف قبول أعمالهم على الولاية (الصدوق، ١٣٧٦ش: ص ٢٥٦)، مضاعفة الثواب لمن يعمل صالحًا ويعبد الله مع العرفان بأئمة الحقّ عليهم السلام وحرمان الموالين لأئمة الجور من الثواب (الطوسي، ١٤١٤ه: ص ٤١٧).

على أنّ الروايات التي اعتبرت قبول الأعمال مشروطًا بولاية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام أوسع بكثير مما ذكرنا في الأمثلة المتقدمة؛ ولذا أفراد العلامة المجلسي في كتابه «بحار الأنوار» بابين لهذا الموضوع، أخرج فيهما أكثر من مئة رواية (المجلسي، ١٤٠٣هـ: ج ٢٣، ص ٧٦، وج ٢٧، ص ١٦٦).

٤- النصوص الناظرة إلى شمول النجاة

مقابل الروايات التي ذكرت بصراحة أنّ ولاية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام شرط ضروري لقبول الأعمال الصالحة والفوز بالنجاة الأخروية، ثمّة روايات أخرى أشارت إلى أنّ

النجاة الأخروية غير محصورة بالموالين للأئمة الطاهرين عليهم السلام وغير مختصّة بهم حصرًا، فما أكثر الأشخاص الذين يدخلون الجنة من دون أن يعرفوا الأئمة الإلهيين في الدنيا، أو يعترفوا بحقّهم، فكأنّ هذه الروايات صرّحت بأنّ النجاة المذكورة لا تشمل المبغضين لأهل البيت عليهم السلام فقط، وتشمل الموحدين من المسلمين الذين لا يعرفون أئمتهم لكنّهم في الوقت نفسه لا يبغضونهم (الصدوق، ١٣٦٢ش: ج ٢، ص ٤٠٨).

وإلى جانب هذه الأحاديث، أشير في الآيات والروايات إلى طائفة حملت عنوان «المؤلفة قلوبهم» (التوبة: ٦٠)،وذُكر أنّ هؤلاء الأشخاص هم الفاقدون لنور الإيمان والمعرفة (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٤١١)، فلا تلين قلوبهم وتعترف بحقانية الرسول إلا من خلال إعطاء الأموال من الحكومة الإسلامية، وإلا ما كانوا يشكّون في ولاية الأئمة عليهم السلام وحسب، بل في رسالة الرسول نفسه أيضًا (المصدر نفسه). من هنا، ورد التصريح في كثير من الروايات أنّه على الرغم من فقدان هؤلاء لنور الإيمان في قلوبهم، لا ينبغي قطع الأمل عن إنقاذهم وجعلهم من أهل الجنة.

وفي هذا السياق، أشير في عدد آخر من الروايات إلى أنّه لو ارتكب الشخص إحدى الكبائر سُلبت منه روح الإيمان (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨١ و٢٨٤)، فإن مات على حاله هذه مات وقلبه خالٍ من الإيمان، ولا يعدّ من المؤمنين، ولا تكون أعماله جميعها صالحة، فلا يتوفر فيه شرطا الإيمان والعمل الصالح. ومع ذلك، ورد في بعض الروايات أنّ الشفاعة جائزة لمثل هؤلاء الأشخاص إذا ارتضى الله عزّ وجلّ (الصدوق، ١٣٨٢ش: ج ٢، ص ٦٠٨).

لا أحد من هذه الفئات المتقدمة يدخل في زمرة المؤمنين الصالحين، لكنّ هذه الفئات التي تشمل شرائح واسعة جدًّا من الناس- بتصريح الطائفة الثانية من الروايات التي سنشير إليها أدناه- سيشكل أفرادها جزءًا كبيرًا من الناجين في الآخرة. وإليكم جملة من أحاديث هذا الباب المؤيدة للشمول بالنجاة يوم القيامة:

١. قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من وحّد الله وآمن برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يعرف ولايتنا ولا ضلالة عدونا، ولم ينصب شيئًا، ولم يحلّ ولم يحرّم، وأخذ بجميع ما ليس

بين المختلفين من الأمة فيه خلاف في أنّ الله عزّ وجلّ أمر به، وكفّ عمّا بين المختلفين من الأمة خلاف في أنّ الله أمر به أو نهى عنه، فلم ينصب شيئًا، ولم يحلّل ولم يحرّم، ولا يعلم، وردّ علم ما أشكل عليه إلى الله، فهذا ناجٍ. وهذه الطبقة بين المؤمنين وبين المشركين هم أعظم الناس وجلّهم، وهم أصحاب الحساب والموازين والأعراف، والجهنّميون الذين يشفع لهم الأنبياء والملائكة والمؤمنون، ويخرجون من النار... وإنما الحساب على أهل هذه الصفات بين المؤمنين والمشركين، والمؤلفة قلوبهم والمقترفة، والذين خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا، والمستضعفين الذين لا يستطيعون حيلة الكفر والشرك، ولا يحسنون أن ينصبوا ولا يهتدون سبيلًا إلى أن يكونوا مؤمنين عارفين، فهم أصحاب الأعراف، وهؤلاء لله فيهم المشيئة. إن الله عزّ وجلّ إن يدخل أحدًا منهم النار فبذنبه وإن تجاوز عنه فبرحمته» (الهلالي، ١٤٠٥هـ: ج ٢، ص٦٠٧).

٢. خطب أمير المؤمنين عليه السلام في السنة الأخيرة من عمره المبارك خطبةً كشف فيها عن مظلوميته بعد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، واشتكى فيها من غصب الخلافة، فنهض الأشعث بن قيس وتكلم معترضًا على كلام الإمام، فردّ عليه مؤكدًا على أنّه أولى بالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فاغتصبها بعضهم بغير وجه حقٍّ، ثم أخبره بأنّ الأمة الإسلامية ستفترق إلى فرقٍ عديدةٍ، واحدة منها فقط هي الناجية. فقال الأشعث: والله لئن كان الأمر كما تقول لقد هلكت أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم غيرك وغير شيعتك! فأجابه الإمام عليه السلام قائلًا: «فإنّ الحقّ والله معي يا بن قيس كما أقول. وما هلك من الأمة إلا الناصبون والناكثون والمكابرون والجاحدون والمعاندون، فأما من تمسك بالتوحيد والإقرار بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم والإسلام، ولم يخرج من الملّة، ولم يظاهر علينا الظلمة، ولم ينصب لنا العداوة، وشكّ في الخلافة ولم يعرف أهلها وولاتها، ولم يعرف لنا ولاية، ولم ينصب لنا عداوة، فإنّ ذلك مسلم مستضعف، يُرجى له رحمة الله ويتخوّف عليه ذنوبه» (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٧٠).

٣. قال الإمام الصادق عليه السلام نقلًا عن جدّه أمير المؤمنين عليه السلام «إنّ للجنّة ثمانية أبوابٍ، باب يدخل منه النبيّون والصدّيقون، وباب يدخل منه الشهداء والصالحون،

وخمسة أبوابٍ يدخل منها شيعتنا ومحبّونا... وباب يدخل منه سائر المسلمين، ممّن شهد أن لا إله إلا الله، ولم يكن في قلبه مقدار ذرّةٍ من بغضنا أهل البيت» (الصدوق، ١٣٦٢ش: ج ٢، ص ٤٠٨).

٤. روى زرارة أنّه كان بصدد النكاح في أيام شبابه، لكنّه كان يخشى أن لا يحلّ له مناكحة غير الشيعة، فقال له الإمام الباقر عليه السلام: «إن كنت فاعلًا فعليك بالبلهاء من النساء... ذوات الخدور العفائف... العواتق اللواتي لا ينصبن كفرًا ولا يعرفن ما تعرفون». قال زارة: وهل تعدو أن تكون مؤمنة أو كافرة؟ فقال الإمام عليه السلام: «تصوم وتصلي وتتّقي الله ولا تدري ما أمركم». فقال زرارة: قد قال الله عزّ وجلّ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ (التغابن: ٢)، لا والله لا يكون أحد من الناس ليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ. قال الإمام عليه السلام: «قول الله أصدق من قولك يا زرارة»، ثم شرع بسرد بعض الآيات النازلة حول من هم لا مؤمنين ولا كافرين، أولئك الذين قال عنهم الله عزّ وجلّ: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة: ١٠٢)، ومن أمثال ﴿الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٩٨) إلى الايمان، ومن قبيل أصحاب الأعراف الذين عبّر عنهم الإمام عليه السلام بقوله: «والله ما هم بمؤمنين ولا كافرين، ولو كانوا مؤمنين لدخلوا الجنّة كما دخلها المؤمنون، ولو كانوا كافرين لدخلوا النّار كما دخلها الكافرون، ولكنّهم قوم قد استوت حسناتهم وسيئاتهم، فقصرت بهم الأعمال، وإنّهم لكما قال الله عزّ وجلّ». فكلّما ذكر الإمام عليه السلام طائفةً من الناس كان زرارة يصرّ على أنّهم إما مؤمنين وإما كافرين، وكان الإمام عليه السلام يجيبه: «والله ما هم بمؤمنين ولا كافرين». وأخيرًا قال زرارة: أمن أهل الجنّة هم أم من أهل النار؟ فقال الإمام عليه السلام: «اتركهم حيث تركهم الله». قال: أفترجئهم؟ قال: «نعم أُرجئهم كما أرجأهم الله، إن شاء أدخلهم الجنّة برحمته، وإن شاء ساقهم إلى النّار بذنوبهم ولم يظلمهم». فقال زرارة: هل يدخل الجنة كافر؟ قال الإمام عليه السلام: «لا». قال زرارة: هل يدخل النار إلا كافر؟ قال: فقال: «لا، إلا أن يشاء الله، يا زرارة إنّني أقول ما شاء الله وأنت لا تقول ما شاء الله، أما إنّك إن كبرت رجعت وتحلّلت عنك عقدك» (الكليني، ١٤٠٧هـ:

ج ٢، ص ٤٠٢ و ٤٠٣).

٥. قال الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ﴾ (التوبة: ١٠٧): «قوم كانوا مشركين فقتلوا مثل حمزة وجعفر وأشباههما من المؤمنين، ثم إنّهم دخلوا في الإسلام، فوحّدوا الله وتركوا الشرك، ولم يعرفوا الإيمان بقلوبهم فيكونوا من المؤمنين فتجب لهم الجنّة، ولم يكونوا على جحودهم فيكفروا فتجب لهم النّار، فهم على تلك الحال إما يعذبهم وإما يتوب عليهم» (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ٤٠٧).

٦. روى ضريس الكناسي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: قلت له: جُعلت فداك ما حال الموحدين المقرّين بنبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين المذنبين الذين يموتون وليس لهم إمام ولا يعرفون ولايتكم؟ فقال: «أما هؤلاء فإنّهم في حفرهم لا يخرجون منها، فمن كان له عمل صالح، ولم يظهر منه عداوة، فإنّه يخدّ له خدًّا إلى الجنّة التي خلقها الله بالمغرب، فيدخل عليه الروح في حفرته إلى يوم القيامة حتى يلقى الله فيحاسبه بحسناته وسيئاته، فإما إلى الجنّة وإما إلى النّار، فهؤلاء الموقوفون لأمر الله. قال: وكذلك نفعل بالمستضعفين والبُله والأطفال وأولاد المسلمين الذين لم يبلغوا الحلم» (القمي، ١٤٠٤هـ: ج ٢، ص ٢٦٠).

٧. قال الإمام الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ (النساء: ٩٨) لسليمان بن خالد: «يا سليمان! في هؤلاء المستضعفين من هو أثخن رقبةً منك، المستضعفون قوم يصومون ويصلون، تعفّ بطونهم وفروجهم، لا يرون أن الحقّ في غيرها [هذه الأمور]، آخذين بأغصان الشجرة، ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ (النساء: ٩٩)؛ إذ كانوا آخذين بالأغصان وإن لم يعرفوا أولئك، فإن عفى عنهم فبرحمته، وإن عذبهم فبضلالتهم عمّا عرّفهم» (المجلسي، ١٤٠٣هـ: ج ٦٩، ص ١٩١).

٨. قال الإمام الصادق عليه السلام لأبي خديجة الجمّال حول قول الله تعالى في المستضعفين: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾: «لا يستطيعون حيلةً إلى النّصب فينصبون، ولا يهتدون سبيل أهل الحقّ فيدخلون فيه، وهؤلاء يدخلون الجنّة بأعمال حسنة،

وباجتناب المحارم التي نهى الله عزّ وجلّ عنها، ولا ينالون منازل الأبرار» (الصدوق، ١٤٠٣ه: ص ٢٠١).

٩. قال الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «أصحاب الحدود فُسّاق، لا مؤمنون ولا كافرون، ولا يخلدون في النّار، ويخرجون منها يومًا، والشفاعة جائزة لهم وللمستضعفين، إذا ارتضى الله عزّ وجلّ دينهم» (الصدوق، ١٣٦٢ش: ص ٦٠٨-٦٠٩).

١٠. قال الإمام الصادق عليه السلام: «نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمنًا، ومن أنكرنا كان كافرًا، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالًّا، حتّى يرجع إلى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة، فإن يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشاء» (الكليني، ١٤٠٧ه: ج ١، ص ١٨٧).

١١. قال الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «إنّ الرجل ليحبّكم وما يعرف ما أنتم عليه، فيدخله الله الجنّة بحبّكم، وإنّ الرجل ليبغضكم وما يعرف ما أنتم عليه، فيدخله الله ببغضكم النار» (المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٦).

١٢. لما اختلف قوم من المفوضة والمقصّرة حول مقام أهل البيت عليهم السلام، وجّهوا كامل بن إبراهيم المدني إلى الإمام أبي محمد العسكري عليه السلام، قال كامل: فقلت في نفسي: أسأله لا يدخل الجنة إلا من عرف معرفتي وقال بمقالتي... فإذا أنا بفتى كأنّه فلقة قمر من أبناء أربع سنين أو مثلها، هو الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف ابن الإمام العسكري عليه السلام. فقال لي: يا كامل بن إبراهيم! فاقشعررت من ذلك وأُلهمت أن قلت: لبيك يا سيدي. فقال: جئت إلى ولي الله وحجته وبابه تسأله هل يدخل الجنة إلا من عرف معرفتك وقال بمقالتك؟ فقلت: إي والله، قال: «إذن والله يقلّ داخلها، والله إنّه ليدخلها قوم يقال لهم الحقّية». قلت: يا سيدي ومن هم؟ قال: «قوم من حبّهم لعلي يحلفون بحقّه ولا يدرون ما حقّه وفضله» (الطوسي، ١٤١٤هـ: ٢٤٦-٢٤٧).

١٣. روي عن داود بن فرقد، قال: قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: المرجون ذُكر لهم فضل علي عليه السلام، فقالوا: ما ندري لعله كذلك وما ندري لعله ليس كذلك؟ قال:

«أرجهِ، قال: ﴿وآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ اللهِ﴾ الآية» (العياشي، ١٣٨٠هـ: ج ٢، ص ١١١).

١٤. روى زرارة عن الإمام الباقر عليه السلام أنّ الإسلام بُني على خمس، أفضلها الولاية، ثم شدّد الإمام عليه السلام على أنّ الولاية مفتاح باب السعادة ورضا الرحمن، ودعا إلى ضرورة معرفة الإمام وطاعته، وقال: «أما لو أنّ رجلًا قام ليله، وصام نهاره، وتصدّق بجميع ماله، وحجّ جميع دهره، ولم يعرف ولاية ولي الله فيواليه، ويكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله عزّ وجلّ حقّ في ثوابه، ولا كان من أهل الإيمان». ثم قال: «أولئك المحسن منهم يدخله الله الجنة بفضل رحمته» (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ١٩).[1]

يستفاد من مجموع هذه النصوص المؤيَّدة بالآيات القرآنية أنّ النجاة غير مقتصرة على الشيعة المحسنين فقط، بل إنّ كثيرًا من المسلمين يُقدح في إيمانهم بسبب عدم نفوذه إلى قلوبهم أو لعدم معرفتهم الإمام، لكن ينبغي أن ترجى نجاتهم ودخولهم الجنة بفضل الله تعالى ورحمته. كما أنّ هناك أناسًا خلطوا العمل الصالح بالسيء، وارتكبوا بعض الكبائر التي توجب دخولهم النار، ومع ذلك لا ينقطع الرجاء الإلهي في العفو عنهم وإدخالهم الجنة. وهكذا نرى أنّ هذه الطائفة من الروايات تؤيد رؤية الشمول بالنجاة وتردّ الرؤية الانحصارية.

٥- التعارض البدوي للنصوص في باب النجاة

إلى هنا تبيّن وجود طائفتين من النصوص (الآيات والروايات) في باب النجاة، وقد استفاد المشهور من الطائفة الأولى من تلك النصوص أنّ من لم يعرف إمام زمانه لا يُقبل منه عمل أصلًا يوم القيامة لعدم صدق الإيمان بحقّه، ومن ثم يدخل النار، وصرّح بعضهم بأنّه سيخلّد في جهنم.

وفي مقابل هذا الاستنتاج من الآيات والروايات المذكورة، ثمّة طائفة أخرى من النصوص أفادت بأنّ أهل النجاة غير محصورين بالصالحين من الشيعة الاثني عشرية، بل إنّ بعض الناجين الداخلين إلى الجنة مفتقرون إلى أحد شرطي النجاة أو كليهما.

١. وقد شرح العلامة المجلسي هذا الحديث شرحًا طريفًا (المجلسي، ١٤٠٣هـ: ج ٦٥، ص ٣٣٦).

وفي مقام الجمع بين هاتين الطائفتين من النصوص، وبسبب التواتر المعنوي لكليهما، وكذلك تأييدهما بآيات من القرآن الكريم، لا يمكن ترجيح طائفة على طائفة أخرى، بل لا بدّ من تلقي كلا الطائفتين بالقبول، وتبنّي رؤية موضوعية بعيدة عن الإفراط والتفريط، واتخاذ معيار آخر للنجاة شامل للطائفتين معًا.

٦- نظرية «استثناء الجاهل القاصر» لرفع التعارض

ذهب مشهور المتكلمين لرفع التعارض الظاهري بين هاتين الطائفتين من النصوص المتعلقة بالنجاة إلى استثناء طائفة بعنوان «المستضعفين» من الحكم المذكور في الطائفة الأولى، مع التنبيه إلى أنّ رؤية المشهور حول المستضعفين محدودة بـ «الجاهل القاصر». فلأجل تدقيق الموضوع، ميّز المتكلمون بين «الجاهل القاصر» و «الجاهل المقصّر» (سبحاني، ١٣٨٣ش: ج ٢، ص ٣١٩؛ مطهري، ١٣٨٠ش: ص ٢٩٦)، وعرّفوا الأخير بأنّه من له القدرة على البحث والتحقيق لكنّه لم ينتهج سبيل الحقّ والرشاد، والأول هو غير القادر على فهم الحقيقة أو تتبّعها.

يعدّ المستضعفون حسب هذه الرؤية من الكفار أيضًا، بيد أنّهم مستثنون من الهلاك الذي سيلحق بالكفار في الآخرة، والدليل على نجاة هذه الفئة من العذاب والهلاك الأخروي «قبح التكليف بما لا يطاق» و «قبح العقاب بلا بيان». وشرح هؤلاء المتكلمون رؤيتهم بالقول: بما أنّ عقاب من لم يبيَّن له الحقّ ومن يعجز عن إدراكه قبيح، فلن يعاقب الله تعالى هؤلاء الأشخاص (قدردان قراملكي، ١٣٨٣ش: ١٥٦ و ١٦٠- ١٦١). وفي المقابل، شدّد المتكلمون المذكورون على استحقاق الجاهل المقصّر للعقاب وخلوده في العذاب، وصرّحوا بأنّ روايات الطائفة الثانية ناظرة إلى المستضعفين والجاهلين القاصرين حصرًا، فيتمّ استثناؤهم من روايات الطائفة الأولى عقلًا.

٧- إشكالات التركيز على نظرية الجاهل القاصر

إنّ القول بتقييد المراد من روايات الطائفة الثانية بالمستضعفين أو الجاهلين القاصرين يتعارض مع مجموعة من الآيات والروايات. ولتسهيل الإشارة إلى مصاديق روايات

الطائفة الثانية في الصفحات اللاحقة من هذه الدراسة، سنعبّر عنها بـ «الطائفة الوسطى» (أي الطائفة الواقعة بين المؤمنين والكافرين)، ونسلط الضوء على أبرز الإشكالات الواردة على تقييد هذه الطائفة بالمستضعفين القاصرين، علمًا أنّ الآيات والروايات عبّرت عن «الطائفة الوسطى» بـ «الضالّين».

٧-١- الإشكال الأول: الطائفة الوسطى أعمّ من المستضعفين بتصريح الروايات

ثمّة روايات عديدة تفيد بأنّه ليس من الصحيح أبدًا حصر أفراد الطائفة الوسطى بالمستضعفين والجاهلين القاصرين، فجرى التصريح في هذه الروايات بأنّ الطائفة الوسطى تضمّ فئات أخرى من الناس، فضلًا عن المستضعفين والجاهلين القاصرين، يشملهم الوعد بالجنة والوعيد بالعذاب. ومعنى هذا الكلام صدق احتمال نجاتهم ودخولهم الجنة (إلى جانب احتمال الهلاك والدخول إلى النار). وسنشير أدناه إلى عدد من الروايات في هذا المجال:

١. روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّ الناس على ستّة فرق يؤولون كلّهم إلى ثلاث فرق: المؤمنين والكافرين والضالّين. الفرقتان الأولى والثانية هم أهل الوعدين الذين وعدهم الله الجنة والنار، والفرقة الثالثة (أهل الضلال) ليست من أهل الوعدين، وبدورها تنقسم إلى أربع فرق هي: المستضعفون الذين لا يهتدون إلى الإيمان سبيلًا. والمرجون لأمر الله، إما يعذبهم وإما يتوب عليهم. وفسّاق المؤمنين الذي خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا. وأصحاب الأعراف الذين استوت حسناتهم وسيئاتهم (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٣٨١- ٣٨٢؛ العياشي، ١٣٨٠هـ: ج ٢، ص ١١٠).
٢. ورى الحلبي عن الإمام الصادق عليه السلام تقسيم الناس إلى ستة فرق أيضًا، لكنّه هنا استعمل لفظ «الناصب» بدل «الكافر»، وبيّن أنّ الفرق الستّة هي: المستضعف (الذي لا يهتدى الى الايمان سبيلًا لعدم استطاعته). والمؤلَّف (الذي يستمال قلبه إلى الإيمان بدفع الأموال). والمرجَئ (أي المؤخّر حكمه إلى يوم القيامة). والمعترف بذنبه (المؤمن الفاسق الذي خلط عملًا صالحًا وآخر سيّئًا، ثمّ اعترف بذنبه، فعسى الله أن يتوب عليه). والناصب (الذي يتظاهر بعداوة أهل البيت

عليهم السلام ومواليهم). والمؤمن (الصدوق، ١٣٦٢ش: ج ١، ص٣٣٣). ولا ريب في أنّ أربعة تعابير من هذه الفرق (المستضعف، المؤلَّف، المرجَئ، المعترف بذنبه) مستفادة من الآيات القرآنية، وهذه الفرق الأربع حسب الرواية خارجة عن دائرتي الإيمان والكفر، وهي أوسع من تعبير المستضعفين وحدهم.

٣. روي أنّ أحد الشيعة سأل الإمام الصادق عليه السلام: هل بين الإيمان والكفر منزلة؟ فقال عليه السلام: «نعم، ومنازل لو يجحد شيئًا منها أكبّه الله في النار [لإنكاره نصّ القرآن الكريم]، بينهما آخرون مرجون لأمر الله، وبينهما المستضعفون، وبينهما آخرون خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا، وبينهما قوله: ﴿وَعَلَى الأَعرَافِ رِجَالٌ﴾» (العياشي، ١٣٨٠هـ: ج ٢، ص ١١١).

٤. ذكر أمير المؤمنين عليه السلام في خطاب جامع ثلاث فرق أخرى غير المستضعفين، هي: «المؤلفة قلوبهم»، «والذين خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا»، و «أصحاب الأعراف»، وشدّد على أنّ هؤلاء ليسوا من المؤمنين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وإنّما أمرهم بيد الله، وموكول إلى المشيئة الإلهية في يوم القيامة (الهلالي، ١٤٠٥هـ: ج ٢، ص ٦٠٨).

٥. أشار الإمام الباقر عليه السلام في حوار مشهور بينه وبين زرارة إلى وجود أصناف أخرى غير المستضعفين، أرجأهم الإمام كما أرجأهم الله وذكر أنّهم مرجون لأمر الله يوم القيامة، إن شاء أدخلهم الجنة برحمته وإن شاء ساقهم إلى النار بذنوبهم، مع التأكيد على أنّهم ليسوا بمؤمنين ولا كافرين (الكليني، ١٤٠٧ه: ج ٢، ص ٤٠٢).

وتحصل من جميع هذه النصوص أنّه من الخطأ حصر الطائفة الوسطى بالمستضعفين. وفي الختام، لا بدّ لنا من الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أنّ لكلمة «المستضعف» معاني مختلفة، منها المعنى الأعمّ الذي يطلق على فرقة الضالّين جميعًا (الصدوق، ١٤٠٣ه: ص ٢٠٠-٢٠٠٣). ومع ذلك، لا بدّ من الالتفات إلى أنّه لا ينبغي النظر إلى الجهل القصوري فقط من ذلك المعنى الأعمّ.

٧-٢- الإشكال الثاني: القصور في الجهل ليس صفة مشتركة بين جميع أفراد الطائفة الوسطى

يستفاد من بعض الروايات التفصيلية الواردة في وصف المستضعفين أنّهم أناس بسطاء عاجزون عن تحليل الأمور، أو أفراد جاهلون، ويمكن تأييد هذا الأمر من خلال الأمثلة التي ذُكرت للمستضعفين في الروايات، حيث ورد فيها أنّ المستضعف هو من كان من الرجال والنساء على مثل عقول الصبيان، أو الذي لا يدري إلا ما قلت له، والكبير الفاني والصبي الصغير، أو أمثال البلهاء في خدرها، والخادم تقول لها صلّي فتصلي لا تدري إلا ما قلت لها (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٤٠٤)، والمستضعفون هم من يحتاجون إلى وليّ وقيّم عليهم في المناكحة والموارثة والمخالطة، كما يحتاجها الصغير والمحجور عليه (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠٥). وأما من يتمكن من تولي أمور الشراء والبيع ولا يستطيع أحد أن يغبنه في شيء فليس بمستضعف (الصدوق، ١٤٠٣ه: ص ٢٠٣)، بل المستضعف ضعيف في فهمه وإدراكه، ولا يعرف الاختلاف في الدين والعقيدة، ولا يحسن سورة من القرآن وقد خلقه الله عزّ وجلّ خلقة ما ينبغي له أن لا يحسن (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٤٠٦)؛ ولذا فمن عرف اختلاف الناس فليس بمستضعف (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠٥). ومن هنا، وبسبب إماطة اللثام عن الاختلافات المذهبية، فقد ضاقت دائرة المستضعفين في العصور المتأخرة(المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠٤ و٤٠٦).

وعليه، فهذه الروايات التفصيلية في تعريف المستضعفين تثبت صواب فهم المتكلمين بأنّهم جاهلون قاصرون، ولكن لو بحثنا معنى الفرق الأخرى التي تشكل الطائفة الوسطى لاتضح أنّه من غير الصحيح تعريفهم على أساس «الجهل القصوري». فعلى سبيل المثال، ورد في روايات عديدة حول معنى «المؤلفة قلوبهم»- الذين يشكلون أحد أقسام الطائفة الوسطى- أنّهم أفراد ضعاف الإيمان وفاقدون للنور الباطني بعدما حطّ الله نورهم، وما ضعف الإيمان لديهم إلا بسبب ترجيحهم المتاع الدنيوي على المتاع الأخروي (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١١). ولأجل الحفاظ عليهم ولكي يحسن إسلامهم ويثبتوا على دينهم فرض الله لهم سهمًا في القرآن (التوبة: ٦٠).

كما ورد في بعض الروايات أنّ «المؤلفة قلوبهم هم قوم وحّدوا الله عزّ وجلّ، وخلعوا عبادة من يعبد من دون الله، وشهدوا أن لا إله إلا الله وأنّ محمّدًا رسول الله ﷺ، وهم في ذلك شكاك في بعض ما جاء به محمّد ﷺ، فأمر الله عز وجل نبيه ﷺ أن يتألفهم بالمال والعطاء» (الكليني، ١٤٠٧ه: ج ٢، ص٤١١). وفي هذا السياق، ذهب ثقة الإسلام الكليني، إلى أنّ الآية ٥٨ من سورة التوبة نزلت في المؤلفة قلوبهم (المصدر نفسه، ص ٤١٢): ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾.

وروي أنّ رسول الله ﷺ يوم حنين تألّف بعض المهاجرين ووزع الأموال بينهم دون أن يعطي الأنصار شيئًا منها، فغضب ثلة من الأنصار واشتكوا إلى رسول الله ﷺ قائلين: إن كان هذا الأمر من هذه الأموال التي قسمت بين قومك شيئًا أنزله الله رضينا، وإن كان غير ذلك لم نرضَ. فحطّ الله نورهم، أي سلب النور من قلوبهم، وفرض للمؤلفة قلوبهم سهمًا في القرآن (المصدر نفسه، ص ٤١١).

ومن الواضح أنّ شكّ هؤلاء الأفراد في مدى صواب رسالة النبي الأكرم ﷺ جاء بعد إيمانهم ومعرفتهم، ولا يمكن القول: كانوا جاهلين بحقانية النبي ﷺ من البداية. وتتلخص مشكلتهم في أمور من قبيل إخفاقهم في اختبار التسليم أمام الله ورسوله، والحسد والغيرة من الآخرين، والاستجابة للوساوس إزاء الأموال الدنيوية، وسطحية الإيمان في قلوبهم؛ الأمر الذي أدّى إلى فقدانهم نور الإيمان واليقين.

الصنف الآخر من الناس الذين يشكلون الطائفة الوسطى هم الذين خلطوا الأعمال الصالحة بالسيئة: ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة: ١٠٢). فإلى جانب الأعمال الصالحة التي قام بها هؤلاء الأفراد، ارتكبوا عددًا من الكبائر مثل القتل والسرقة والزنا ورمي المحصنات، بحيث لم يعد وصف ﴿عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ينطبق عليهم بصورةٍ صحيحةٍ. إنّهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم فقصرت بهم الأعمال، بحيث لم يُكتبوا من أهل الجنة (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٤٠٣).

وفي يوم القيامة، يُستوقف هؤلاء الأفراد في الأعراف، وعلى الرغم من أنّ الباري تعالى ذكر أنّهم لا يدخلون الجنة مع المؤمنين، لكنّهم لا يقطعون الأمل ولا ينتهي طمعهم بالعفو والصفح الإلهي من أجل الدخول إلى الجنة (الأعراف: ٤٦). وقد بيّنت الروايات التفصيلية في هذا المجال أنّ ارتكاب الكبائر يؤدي إلى سلب روح الإيمان من الشخص المرتكب للكبيرة (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٢٨١ و٢٨٣- ٢٨٤)، فإن لم يتوبوا أو لم تُقبل منهم التوبة، ومن ثم لم يُرجع إليهم الباري روح الإيمان واليقين، سيبقون إلى آخر أعمارهم مفتقرين إلى الإيمان القلبي العميق، فلا يُحسبون من المؤمنين، ولا تشملهم البشارة القطعية بالنجاة يوم القيامة (الصدوق، ١٣٦٢ش: ج ٢، ص ٦٠٨).

ثم إنّ المشكلة الأساسية بشأن هؤلاء الأفراد ليست القصور أو التقصير في الكشف عن حقيقة الاستضعاف، بل مشكلتهم ارتكاب المعاصي وعدم التقوى والضلالة العملية التي تؤول إلى الشك والضلالة الباطنية، ومن ثم حرمانهم من البشارة الإلهية القاضية بالمغفرة القطعية لأهل الإيمان.

وربما كانت الإشارة إلى عموم «الضالّين» بلفظ «المستضعف» (بالمعنى الأعمّ) في بعض الروايات سببًا في حصول هذا التوهم، وهو اعتبار الطائفة الوسطى كلّها من الجاهلين القاصرين (الصدوق، ١٤٠٣هـ: ص ٢٠٠). لكنّ مراجعة الروايات التفصيلية التي أشرنا إلى بعضها آنفًا، وكذلك الرجوع إلى الروايات التي بيّنت أوصاف تلك الفرق والأصناف، تكشف أنّ الطائفة الوسطى أعمّ من الجاهلين القاصرين، وأنّ الجهل الناشئ من عدم القدرة أو الجهل القصوري تجاه الدين الحقّ ومقامات أئمة الهدى عليهم السلام ليس سمةً مشتركةً بين جميع أفراد الطائفة الوسطى.

٧-٣- الإشكال الثالث: المستضعفون أقلية بينما تشكل الطائفة الوسطى الجزء الأعظم من الناس

إنّ المستضعفين بمعنى الجاهلين القاصرين، سواء كانوا يعانون من ضعف عقلي مفرط أو من ضعف المعلومات بحيث لا يدركون الاختلاف في الدين والعقيدة، يشكلون أقلية قليلة جدًّا، فضعفاء العقول الذين لا يصلون إلى مرحلة البلوغ الفكري

حتى نهاية أعمارهم، ويحتاجون إلى وليّ وقيّم على الدوام، أفراد يعدّون على الأصابع وأعدادهم قليلة. وفي المقابل، فإنّ من يتمتعون بقوى عقلية جيدة، لكنّهم يجهلون الاختلافات بين أهل الأديان والمذاهب، كانت أعدادهم كبيرة، ثم تناقصوا بمرور الزمن بفعل انتشار المعلومات على نطاق واسع، فتحولوا إلى أقلية مطلقة أيضًا. ومن هنا، لا يمكن تصور أنّ المستضعفين (بمعنى الجاهلين القاصرين الأعمّ من القصور العقلي والعلمي) يشكلون الأكثرية يوم القيامة، والحال أنّ أمير المؤمنين عليه السلام ذكر في بيانه للطائفة الوسطى- التي لا يعدّ أفرادها من المؤمنين الصالحين ولا الكافرين المسيئين والمشركين الأشقياء- أنّهم يمثلون الأغلبية، فقال: «وهذه الطبقة بين المؤمنين وبين المشركين هم أعظم الناس وجلّهم». ومن هذا الكلام يستفاد أنّ تحليل الطائفة الوسطى على أساس نظرية الجاهلين القاصرين فقط ليس بصحيحٍ.

يضاف إلى ذلك، لا يُنظر إلى المستضعفين على أنّهم أقلية مطلقة حسب مشاهدة الواقع والنقل التاريخي فقط، وإنّما حسب بعض الروايات كانوا في القرون الأولى على أبواب الزوال والانقراض النسبي أيضًا، لا أقلّ في العالم الإسلامي، فورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «ليس اليوم مستضعف، أبلغ الرجال الرجال والنساء النساء» (الكليني، ١٤٠٧ه: ج ٢، ص ٤٠٦). كما روي عنه معاتبًا بعض الشيعة بسبب الإفصاح عن الاختلافات قائلًا: «فتركتم أحدًا يكون مستضعفًا وأين المستضعفون؟» (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠٤).

وباتساع رقعة الإسلام وانتشار المدّ الإسلامي، ازدادت بعض الفرق مثل «المؤلفة قلوبهم»، فروي عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «المؤلفة قلوبهم لم يكونوا قطّ أكثر منهم اليوم» (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١١). وفي رواية أخرى، ذكر الإمام عليه السلام أنّهم «أكثر من ثلثي الناس» (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٢). وعلى هذا الأساس، بالتزامن مع تناقص أعداد المستضعفين الجاهلين بمرور الزمن، تزايدت أعداد بعض الأصناف الأخرى من الطائفة الوسطى، وفي المحصلة لم تخرج هذه الطائفة الواسعة عن دائرة الأكثرية المطلقة.

ثم إنّ التخصيص غير الصحيح للطائفة الوسطى (الضالّين) بالمستضعفين القاصرين، مع ضمّ قضية أخرى هي أنّ هذه الطائفة بدأت منذ القرن الثاني أو قبل ذلك بالزوال والانحسار بسبب الإفصاح عن الاختلافات المذهبية، ربما يؤدي اجتماع هذين الأمرين إلى توهم أنّ الأغلبية المطلقة من غير الشيعة هم كفار ونواصب ومن أهل النار. لكن لو عمدنا إلى تحليل دائرة الرحمة الإلهية والنجاة الأخروية لوجدنا أنّ هذا الكلام يعدّ خطأً جسيمًا؛ ولذا انتقد المرحوم الشيخ الصدوق هذه الرؤية الضيقة التكفيرية، وقال: «الجهال يتوهمون أنّ كلّ مخالفٍ ناصب، وليس كذلك» (الصدوق، ١٤١٣هـ: ج ٣، ص ٤٠٨).

٧-٤- الإشكال الرابع: أغلب أعضاء الطائفة الوسطى مستحقّون للعذاب، بينما لا يستحقّه الجاهلون القاصرون

من الإشكالات الأخرى الواردة على نظرية الجاهل القاصر، الإشكال القائل: إن اعتبرنا الطائفة الوسطى محصورة بالجاهلين القاصرين، فلا بدّ من القول بأنّ أفراد هذه الطائفة لا يستحقّون العذاب؛ لأنّ تعذيب من لم يصله البيان قبيح، وهذا هو ما دعا المتكلمين إلى تبنّي فكرة استثناء الجاهل القاصر من شمول العذاب. والحال أنّه جرى التصريح في آيات وروايات عديدة باستحقاق عموم أفراد الطائفة الوسطى للعذاب الإلهي، إذ لو تعامل الباري تعالى معهم بعدله، ولم يزكِّ صحيفة أعمالهم بعفوه، سيلقون في النار، كما أنّه لو أظهر لهم رحمته وفضله فسيصفح عن سيئاتهم ويدخلهم الجنة، والشاهد على ذلك بعض العبارات التي تفيد بأنّ الطائفة الوسطى ليسوا معذورين، مثل: «فإما إلى الجنّة وإما إلى النّار، فهؤلاء الموقوفون لأمر الله» (القمّي، ١٤٠٤هـ: ج ٢، ص ٢٦٠). «هو في مشيّته، إن عذّبه فبذنبه، وإن تجاوز عنه فبرحمته» (الهلالي، ١٤٠٥هـ: ج ٢، ص ٦٠٩). بل ورد بشأنّ المستضعفين بمعنى الجاهلين القاصرين بأنّهم مسؤولون بقدر الأمور التي عرّفهم الله بها، ويُحتمل أن يُعذّبوا عليها (الصدوق، ١٤٠٣هـ: ص ٢٠٣).

والنتيجة أنّه لا يمكن حصر الطائفة الوسطى بمن يعفى من العذاب بسبب «الجهل

القصوري»، بل صُرّح في عدد كبير من الآيات والروايات بأمرين: الأول، عدم حصر الطائفة الوسطى بالجاهلين القاصرين. الثاني، عدم الصفح عنهم قطعًا، بل إنّ أمر نجاتهم موكول إلى اللطف الرباني والرحمة الإلهية.

٨- نظرية الشمول التعليقي لرفع التعارض

نظرًا إلى الإشكالات الأربعة المتقدمة، لا يمكن لنظرية «استثناء الجاهلين القاصرين من العذاب» أو ما يطلق عليها بنظرية «استثناء المستضعفين من العذاب» أن تثبت سعة شمول دائرة النجاة والرحمة الإلهية، فإن لم يكن الوجه المشترك للطائفة الوسطى هو «الجهل القصوري» و «الصفح عن العذاب»، فما هو الوصف المشترك لها في النصوص الدينية؟

وفقًا للنظرية الجديدة التي نريد التأسيس لها في هذه الدراسة والمعنونة بـ «الشمول التعليقي في النجاة»، الوصف المشترك بين هؤلاء الأفراد من حيث الحقانية والنجاة سيكون كالتالي:

من حيث الحقانية: الوصف المشترك للطائفة الوسطى هو «الانحراف عن الطريق» أو «الضلالة» عن طريق الرضا الإلهي، سواء من ناحية المعرفة والإيمان القلبي أم من جهة الأعمال الجوارحية (شريطة عدم اقتران تلك الضلالة بمعاداة الله والأولياء الإلهيين والمذهب الحقّ).

من حيث النجاة: الوصف المشترك لهؤلاء هو «التعليق في النجاة أو الهلاك» و «عدم القطع بالخلاص من العذاب».

أشرنا سابقًا إلى أنّ الأشخاص المحسوبين على الطائفة الوسطى لا يسيرون على الصراط الإلهي المستقيم لأسباب مختلفة (أعمّ من الجهل القصوري أو غيره)، فثمّة خلل في معرفة بعضهم وإيمانهم، وإشكال في صلاح أعمال بعضهم الآخر، وقد يوجد لدى بعضهم إشكال في كلا الركنين: الإيمان والعمل الصالح. وكيف كان، فهم ليسوا من المؤمنين الذي يعدّون من أصحاب الصراط المستقيم، ويصنّفون في عداد ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وفي الوقت ذاته لا يتّصفون بأوصاف مثل الكفر

والجحود والنصب والعداء والبغض لله ورسوله وأئمة الحقّ ليتسنى إدراجهم ضمن فئة ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، بل هم ﴿الضَّالِّينَ﴾ الذين لا يضعون أقدامهم على الصراط المستقيم بسبب خلل في إيمانهم أو عملهم الصالح، وهم السائرون في طريق الضلال لفقد البصيرة أو ضعفها لديهم. ونتيجة هذا السير في طريق الضلال أنّهم لا يكونون من أهل النعم الإلهية ولا الشمول بالغضب الإلهي بصورة قطعية، وقد أشارت الآية الأخيرة من سورة الفاتحة إلى هذا الأمر بشكل دقيق ولطيف جدًّا.

إنّ الطائفة الوسطى أو الضالّين- بمقتضى الطائفة الأولى من الآيات والروايات- لا يمتلكون أيّ عمل مقبول؛ لأنّ قبول الأعمال مشروط بصحة الإيمان وصلاح الأعمال بخلوّها مما ينافي التقوى وعدم ارتكاب الكبائر. وقد تقدمت الإشارة إلى أنّ مضمون الإيمان التديّن في ظلّ تولي إمام الزمان المعصوم والمنصوص عليه، كما أنّ صلاح الأعمال يعني انطباق العمل على السنّة وتنزهه عن الكبائر؛ لأنّ مرتكبها مهدّد بالعذاب والإلقاء في جهنم. وقد عبّرت النصوص الدينية عن هذه الصفة وهذا الالتزام بعنوان «التقوى»، وكررت التأكيد عليه في مواضع كثيرة جدًّا، واشترطت قبول الأعمال الصالحة عند الله تعالى بهذه الصفة (المائدة: ٢٧). ومن هذا المنطلق، فمن كان لديه خلل في إيمانه أو تقواه لا تتوفر فيه شروط قبول الأعمال.

صحيح أنّ فرقة الضالّين ليس لديهم عمل مقبول، لكنّ هذا لا يعني دخولهم إلى النار أو خلودهم فيها، بينما قبول الأعمال في الآيات والروايات يعني وجوب الجنة لمن يُقبل منه هذا العمل؛ ولذا صرّحت بعض الروايات بأنّ «من قبل الله منه صلاة واحدة لم يعذبه، ومن قبل منه حسنة لم يعذبه» (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٣، ص ٢٦٦؛ ورام بن أبي فراس، ١٤١٠هـ: ج ٢، ص ٨٦). وفي السياق ذاته، وخلافًا لتصور القائلين بالنزعة الانحصارية، فإنّ المعنى الدقيق لعدم قبول الأعمال «عدم وجوب الجنة»، لا «وجوب النار».

وعلى هذا الأساس، فنصوص الطائفة الأولى ليست بصدد القول إنّ الشيعة المؤمنين وحدهم يدخلون الجنة، وإنّما تثبت أنّ الله تعالى أوجب الجنة للشيعة المؤمنين

فقط، ووعد بدخولهم الفردوس قطعًا من دون قيد أو شرط، وهذا يعني عدم إعطاء الآخرين وعدًا بالنجاة القطعية من النار والدخول الحتمي للجنة. وبهذا، لا يلزم من عدم قبول أعمال الضالّين وعدم وجوب الجنة لهم، وجوب دخولهم النار بالضرورة؛ لأنّ هناك خيارين أمام وجوب النجاة هما «وجوب الهلاك» و «إمكان الهلاك أو النجاة».

والطريف أنّه كما جرى التصريح بنجاة أقلية «المؤمنين الصالحين» ووجوب دخولهم الجنة، وكما صُرّح بوجوب إهلاك أقلية «المغضوب عليهم»، صرّحت النصوص بشأن أكثرية «الضالّين» بعدم القطع بهلاكهم أو نجاتهم، وأنّ الله سبحانه وتعالى لم يصدر وعدًا قطعيًّا بدخولهم الجنة ولا وعيدًا حتميًّا بإدخالهم النار، فيبقى الخوف من دخول النار والرجاء بدخول الجنة ساريًا بحقّهم إلى يوم القيامة.

على سبيل المثال، وعد الله تعالى من يقتل مؤمنًا متعمدًا (النساء: ٩٣) ومن يرتكب الزنا (الفرقان: ٦٨- ٦٩) بالعذاب بنار جهنم. لكن في الوقت نفسه، إذا لم يلقَ هذا الشخص الله جلّ وعلا بذنوب مثل الشرك بالله أو النصب والعداء للرسول أو لأوصيائه بالحقّ، فبصريح القرآن الكريم من الممكن أن يُغفر له، وإن لم يتعهد الباري عزّ وجلّ بالغفران لمثل هؤلاء الأشخاص، بل جعل أمرهم موكولًا للمشيئة الإلهية (النساء: ٤٨). فإن شاء الله نفذ تهديده بحقّهم وألقاهم في النار، وإن شاء أرفق به وعفا عنهم وأدخلهم الجنة دون أن يعذبهم، لكنّه يضعهم في الدرجات الدنيا من الجنة، فلا ينالون منازل الأبرار (الصدوق، ١٤٠٣هـ: ص ٢٠١).

والخلاصة أنّ النجاة التي تشمل الضالّين هي نجاة تعليقية واحتمالية، أي معلقة بالمشيئة الإلهية يوم القيامة، خلافًا لنجاة المؤمنين الصالحين التي هي نجاة حتمية وقطعية. وإذا ما لوحظ التباين بين النجاة الحتمية والتعليقية للفريقين، يتّضح أنّ كلا الطائفتين من النصوص المتعارضتين ظاهرًا صحيحتان في محلّهما، ولكلّ منهما مدلوله الواضح والمنسجم، فلا داعي لتأويل طائفة لصالح طائفة أخرى.

فلما كانت النصوص موضع البحث في الطائفتين المذكورتين واردتين في مجالين مختلفين هما النجاة الحتمية والتعليقية، وكلّ طائفة منهما مختصّة بفريق مختلف،

أي المؤمنين الصالحين والضالّين، فلا تعارض بينهما أصلًا. وعليه، فنصوص الطائفة الأولى كاشفة عن الدين المرضيّ عند الله تعالى، فمن آمن به كان مشمولًا بالنجاة الحتمية، ونصوص الطائفة الثانية معبّرة عن دائرة الرحمة والعفو واللطف الإلهي، وأنّ الباري جلّ وعلا لا يجعل عاقبة عباده رهنًا بعدله وقهره بالضرورة، بل إنّ باب الرجاء برحمته مفتوح إلى قيام يوم الساعة، فينجي من يشاء بفضله ورحمته.

ومن هنا، يجب التمييز بين طائفتين أخريين من النصوص أيضًا:

الطائفة الأولى: النصوص القائلة بأنّ كلّ من لا يؤمن بولاية الأئمة المعصومين عليهم السلام لا يُقبل عمله.

الطائفة الثانية: النصوص القائلة بأنّ كلّ من ينكر ولاية الأئمة المعصومين عليهم السلام ويتقرّب إلى الله ببغضهم، لا يشمّ ريح الجنة وسيلقى في جهنم قطعًا.

إنّ مدلول الطائفة الأولى من هذه الروايات لا يعدو عدم ضمان الجنة لمن لا يوالي الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، وهي ساكتة عن حكم إلقاء هؤلاء الأفراد في النار أو عدم دخولهم إليها، وهذه النصوص شاملة لفئتي «الضالّين» و «المغضوب عليهم» معًا. في حين أنّ نصوص الطائفة الثانية- التي لم تكتفِ بالتأكيد على عدم قبول أعمال المنكرين للولاية، وشدّدت على إلقائهم على وجوههم في جهنم- ناظرة إلى فئة «المغضوب عليهم» فقط، ولا علاقة لها بمجرّد المحسوبين على فئة «الضالّين». ولا يخفى أنّ هذه النصوص غير واردة بشأن الذين لا يؤمنون بولاية الأئمة الطاهرين عليهم السلام وحسب، بل بخصوص من يبغضون أهل البيت عليهم السلام ويكنّون لهم ولشيعتهم الضغينة والعداء.

٩- التواتر المعنوي للآيات والروايات حول تعليق نجاة الضالّين

أشرنا سابقًا إلى عدد من الآيات والروايات الدالّة بالتواتر على عدم حصر فئة الضالّين بالجاهلين القاصرين فقط، وسنشير هنا إلى التعابير الورادة في تلك النصوص والحاكية عن نوع من النجاة لهؤلاء الأفراد، أي النجاة التعليقية؛ ليتّضح أنّ نجاة هذه الفئة من الناس ليست من قبيل النجاة الحتمية المختصّة بالمؤمنين الصالحين،

بل هي موكولة إلى مشيئة الله تعالى يوم القيامة.

٩-١- الشواهد على تعليق نجاة الضالّين من القرآن

الشاهد الأول: صرّح الباري تعالى في أواخر سورة الفاتحة بأنّ الضالّين غير محكومين بالغضب الإلهي ولا سائرون في طريق الذين أنعم عليهم: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧- ٨).

الشاهد الثاني: فيما يتعلق بالمرجون لأمر الله، ذكر الله جلّ وعلا أنّ الحكم النهائي لم يصدر بحقّهم، بل هو موكول للمشيئة الإلهية، فيُفترض فيهم الحالتان: العذاب والعفو: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة: ١٠٦).

الشاهد الثالث: أشار الباري تعالى بشأن المستضعفين إلى أنّهم بحاجة إلى العفو الإلهي من جهة، واحتمال أن يكون هذا العفو من نصيبهم من جهة أخرى: ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللهُ أَنْ يَعفُوَ عَنْهُمْ﴾ (النساء: ٩٩).

الشاهد الرابع: فيما يرتبط بالأشخاص الذين خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا، واعترفوا بذنبهم، (لكنّهم لم يكونوا في مقام العداء لله ولرسوله)، أكد الباري عزّ وجلّ على احتمال شمولهم بالمغفرة والرحمة الإلهية، فقال: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة: ١٠٢).

الشاهد الخامس: فيما يتعلق بأصحاب الأعراف الذين يُستوقفون بين الجنة والنار، أشار الله تعالى إلى فترة ما قبل دخولهم الجنة كما يدخلها المؤمنون الصالحون، وشدّد على أنّهم لم يكونوا يطمعون بدخولها: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ (الأعراف: ٤٦).

٩-٢- الشواهد على تعليق نجاة الضالّين من الروايات

الشاهد الأول: قال أمير المؤمنين عليه السلام:

«ما هلك من الأمة إلا الناصبون والناكثون والمكابرون والجاحدون والمعاندون، فأما من تمسك بالتوحيد والإقرار بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم والإسلام، ولم يخرج من الملّة، ولم يظاهر علينا الظلمة، ولم ينصب لنا العداوة، وشكّ في الخلافة ولم يعرف أهلها

وولاتها، ولم يعرف لنا ولايةً، ولم ينصب لنا عداوةً، فإنّ ذلك مسلم مستضعف، يُرجى له رحمة الله، ويُتخوّف عليه ذنوبه» (الهلالي، ١٤٠٥هـ: ج ٢، ص ٦٧٠).

الشاهد الثاني: أشار الإمام علي عليه السلام إلى الطبقة الوسطى من الناس، الذين لا هم مؤمنون ولا مشركون، ويشكلون أغلبية الناس، ولفت إلى أنّهم عبارة عن المستضعفين وأصحاب الأعراف وأصحاب الكبائر والمؤلفة قلوبهم، وأنّ أمرهم بيد الله، وقال: «هؤلاء لله فيهم المشيئة. إن الله عزّ وجلّ إن يدخل أحدًا منهم النّار فبذنبه وإن تجاوز عنه فبرحمته» (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٠٧).

الشاهد الثالث: روي أنّ الإمام الصادق عليه السلام قسّم الناس إلى ستة أصناف، وذكر أنّ صنفي المؤمنين والكافرين هم أهل الوعيد من أهل الجنة والنار، ثم أشار إلى الأصناف الأربعة الأخرى التي تعتبر ضالّة، وأكد على جريان الاحتمالين فيهم، إما دخولهم الجنة أو النار: «فإن أدخلهم النار فبذنوبهم، وإن أدخلهم الجنة فبرحمته» (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٢٨١).

الشاهد الرابع: قال الإمام الصادق عليه السلام:

«من عرفنا كان مؤمنًا، ومن أنكرنا كان كافرًا، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالًّا، حتّى يرجع إلى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة، فإن يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشاء» (المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٧).

الشاهد الخامس: قال الإمام الكاظم عليه السلام:

«إنّ عليًّا عليه السلام باب من أبواب الهدى، فمن دخل من باب عليّ كان مؤمنًا ومن خرج منه كان كافرًا، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين لله فيهم المشيئة» (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨٨).

الشاهد السادس: أشار الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى أنّ المؤمنين الذين علموا الصالحات يدخلون الجنة حتمًا دون انتظار الحساب يوم القيامة، بينما لو لقي أحدهم الله على الكبائر فهو رهن بالمشيئة الإلهية، يمكن أن يعذَّب ويمكن أن يُعفى عنه: «هو في مشيّته، إن عذّبه فبذنبه، وإن تجاوز عنه فبرحمته» (الهلالي،

١٤٠٥هـ: ج ٢، ص ٦٠٩.).

الشاهد السابع: قال أمير المؤمنين عليه السلام حول المسرف على نفسه من المؤمنين بعد موته: «أمره مبهم لا يدري من أيّ الفرق هو... لا يدري ما يؤول إليه حاله، يأتيه الخبر مبهما مخوفًا...» (الصدوق، ١٤٠٣هـ: ص ٢٨٨). وقال في موضع آخر: «... فأصبح خائفًا من ذنبه، راجيًا لربّه، فنحن له كما هو لنفسه، نرجو له الرحمة، ونخاف عليه العذاب» (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٤٤٣).

الشاهد الثامن: قال الإمام الصادق عليه السلام حول المستضعفين الذين لا يؤمنون بأنّ موالاة أوصياء النبي صلى الله عليه وآله وسلم تشكل جزءًا من الدين، ويتصورون أنّ التدين مقتصر على الصلاة والصيام وعفّة البطن والفرج، ولا يرون أنّ الحقّ في غير آل البيت عليهم السلام: «فإن عفى عنهم فبرحمته، وإن عذّبهم فبضلالتهم عمّا عرّفهم» (الصدوق، ١٤٠٣هـ: ص ٢٠٣).

الشاهد التاسع: قال الإمام الصادق عليه السلام:

«إنّ الله خلق المؤمن من طينة الجنّة، وخلق الناصب من طينة النّار... وأما المستضعفون فمن ترابٍ، لا يتحول مؤمن عن إيمانه ولا ناصب عن نصبه، ولله المشيّة فيهم جميعًا».

الشاهد العاشر: قال الإمام الباقر عليه السلام حول من كانوا مشركين فقتلوا مثل حمزة وجعفر وأشباههما من المؤمنين، ثم دخلوا في الإسلام فوحّدوا الله وتركوا الشرك: «لم يعرفوا الإيمان بقلوبهم فيكونوا من المؤمنين فتجب لهم الجنّة، ولم يكونوا على جحودهم فيكفروا فتجب لهم النّار، فهم على تلك الحال، إما يعذبهم وإما يتوب عليهم» (الكليني، ١٤٠٧هـ: ج ٢، ص ٤٠٧).

الشاهد الحادي عشر: سئل الإمام الباقر عليه السلام: ما حال الموحدين المقرّين بنبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين المذنبين الذين يموتون وليس لهم إمام ولا يعرفون ولايتكم؟ فذكر أنّ أمر هؤلاء- وكذلك المستضعفون والبُله والأطفال وأولاد المسلمين الذين لم يبلغوا الحلم- بيد الله تعالى: «... فإما إلى الجنّة وإما إلى النّار، فهؤلاء الموقوفون لأمر الله» (القمي، ١٤٠٤ه: ج ٢، ص ٢٦٠).

الشاهد الثاني عشر: في حوار بين الإمام الباقر عليه السلام وزرارة، كان زرارة يصرّ على دخول جميع من لا يوالي الأئمة عليهم السلام إلى النار، ويقول: لا يكون أحد من الناس ليس بمؤمن ولا كافر، ثم سأل الإمام: أمن أهل الجنة هم أم من أهل النار؟ لكنّ الإمام عليه السلام أكد على أنّ الله أخّر الحكم عليهم إلى يوم القيامة، وعليك أن تحكم بما حكم الله: «اتركهم حيث تركهم الله... أُرجئهم كما أرجأهم الله، إن شاء أدخلهم الجنّة برحمته، وإن شاء ساقهم إلى النّار بذنوبهم، ولم يظلمهم». ثم بيّن الإمام عليه السلام الفرق بينهما، بأنّه قائل بتعليق أمر النجاة والهلاك وإيكاله إلى الله، في حين أنّ زرارة لا يقبل بتعليق حكمهم على المشيئة الإلهية، ويريد تحديد مصيرهم في دار الدنيا: «يا زارارة! إنّني أقول ما شاء الله، وأنت لا تقول: ما شاء الله» (الكليني، ١٤٠٧ه: ج ٢، ص ٤٠٣).

النتيجة

أفادت طائفة واسعة من النصوص الدينية أنّ الصالحين فقط يمكن اعتبارهم من أهل النجاة بصورةٍ حتميةٍ وفي سياق الوعد الإلهي بذلك، والصالحون هم المؤمنون بالله ورسوله ووصي النبي وإمام زمانهم، والملتزمون بطاعتهم، وإلا فلا يقبل منهم عمل. والمقصود من كون الشخص من «أهل النجاة» و «قبول الأعمال» في تلك النصوص هو «النجاة الحتمية» و «وجوب الجنة» له. وفي المقابل، لا يعني «عدم قبول الأعمال» من الآخرين و «عدم كونهم من أهل النجاة» (سواء بسبب نقصان المعرفة والإيمان أو الافتقار إلى التقوى والأعمال الصالحة) القطعُ بهلاكهم وعذابهم، بل مجرّد «عدم القطع» بالنجاة أو الهلاك، وهو ما يصدق بشأن أغلب الناس الذين لا يتواجدون في جبهة الأعداء.

إنّ الأكثرية الواقعة بين المؤمنين من أهل الجنة وبين الكافرين من أهل النار والمعبَّر عنها بعنوان «الطائفة الوسطى» أو «الضالّين»، وخلافًا لنظرية المشهور- التي حدّدت هذه الطائفة بـ «المستضعفين» أو «الجاهلين القاصرين»، وأكدت على «الصفح عنهم» وعدم تعذيبهم بسبب جهلهم القصوري- غير مقيَّدة بالجاهلين القاصرين، ولا يجمع أفرادها خصوصية «الصفح عن العذاب»، بل صفتهم المشتركة

هي «الضلالة» عن الصراط المستقيم، والافتقار إلى الإيمان والعمل الصالح، وتعليق العذاب والنجاة، فيجري فيهم كلا الاحتمالين: الدخول إلى الجنة أو الإلقاء في النار، وهذا الاحتمال صادق على المستضعفين الجاهلين بمقام أئمتهم أيضًا؛ للزوم أن تكون لديهم معرفة صائبة وأعمال صالحة.

وحيث إنّ الله تعالى لم يعِد الضالّين بالنجاة، لا يمكن اعتبارهم من أهل النجاة والحكم بذلك قبل يوم القيامة، وفي المقابل ينبغي القبول باحتمال نجاتهم وخلاصهم من العذاب. ولما كان الاحتمال المذكور معلقًا على المشيئة الإلهية، فيُظهر فيهم ما شاء من كمال الفضل أو كمال العدل، عبرّنا عن نجاتهم بعنوان «النجاة التعليقية» مقابل «النجاة الحتمية».

والنصوص الدينية بشأن دائرة النجاة غير متعارضة؛ لأنّ طائفة منها ناظرة إلى «النجاة الحتمية» للمؤمنين الصالحين، وطائفة أخرى واردة بخصوص «النجاة التعليقية» للضالّين.

المصادر

١. القرآن الكريم.

٢. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تحقيق: جلال الدين المحدث، دار الكتب الإسلامية، قم، ١٣٧١هـ.

٣. السبحاني، جعفر، مدخل مسائل جديد در علم كلام، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام للتعليم والبحث العلمي، قم، ١٣٨٣ش/ ٢٠٠٤م.

٤. الصدوق، محمد بن علي، الأمالي، كتابچي، طهران، ١٣٧٦ش/ ١٩٩٧م.

٥. ـــــــــــــ، الخصال، تحقيق: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرسين، قم، ١٣٦٢ش/ ١٩٨٣م.

٦. ـــــــــــــ، معاني الأخبار، تحقيق: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرسين، قم، ١٤٠٣هـ.

٧. ـــــــــــــ، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرسين، قم، ١٤١٣هـ.

٨. الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات في فضائل آل محمد صلى الله عليهم، تحقيق: محسن كوچهباغي، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، ١٤٠٤هـ.

٩. الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج على أهل اللجاج، تحقيق: محمد باقر الخرسان، دار نشر مرتضى، مشهد، ١٤٠٣هـ.

١٠. الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي، دار الثقافة، قم، ١٤١٤هـ.

١١. ـــــــــــــ، الغيبة، دار الثقافة، قم، ١٤١٤هـ.

١٢. العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، تحقيق: هاشم الرسولي المحلاتي، الدار العلمية، طهران، ١٣٨٠هـ.

١٣. قدردان قراملكي، محمد حسن، كلام فلسفي، دار وثوق، قم، ١٣٨٣ش/ ٢٠٠٤م.

١٤. القمّي، علي بن إبراهيم، تفسير القمّي، دار الكتاب، قم، ١٤٠٤هـ.

١٥. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٤٠٧هـ.

١٦. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٧. مطهري، مرتضى، عدل الهي، صدرا، طهران، ١٣٨٠ش/٢٠٠١م.
١٨. ورام بن أبي فراس، مسعود بن عيسى، تنبيه الخواطر ونزهة النواظر، دار فقيه، قم، ١٤١٠هـ.
١٩. الهلالي، سليم بن قيس، كتاب سليم بن قيس الهلالي، تحقيق: محمد الأنصاري الزنجاني الخوئيني، دار الهادي، قم، ١٤٠٥هـ.